فاشار الى ان اسرائيل ستواجه مشكلات، اذا لم تقدم الولايات المتحدة المساعدات المطلوبة للافي (**معاريف**، ١٩٨٧/١/٧). واكد ليفي ان «لافي هي مشروع قومي مهم، لكنها لن تكون طائرتنا الوحيدة. ولن تكون الحل الوحيد لسلاح الجو الاسرائيلي» (**دافار**، ١٩٨٧/٢/٢٧). واكد ضرورة تطوير نوعيات لمواجهة عدم التكافؤ بين اسرائيل والدول العربية. اذ ينبغي «التعبير عن النوعية في صنع شبكات اسلحة مميزة وفي طاقة بشرية متفوقة. ويكمن الجواب لهذه الامور في سلاح قومي» (**معاريف**، ١٩٨٧/١/١).

وقال عضو لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، يوسي ساريد (راتس)، ان طائرة لافي ستكون اغلى طائرة في العالم، ولا لزوم لها، حيث ان سلاح الجو ليس بحاجة الى اكثر من ١٠٠ طائرة، خلافاً لتقديرات سابقة بانه بحاجة الى ٣٠٠ طائرة. ووفقاً للميزانيات التي ستخصص للمشروع، فانه لن يتسنى انتاج اكثر من ١٢٠ طائرة، لذا يجب قبول احد البدائل الاميركية التي تقضي باشتراك اسرائيل في انتاج طائرة اف ـ ١٦ (**عل همشمار**، ١٩٨٧/١/٧).

ويرى اللواء احتياط متتياهو بيلد ان للبدائل الاميركية ميزة اقتصادية، حيث انها ستحول دون استثمار مليارات الدولارات في عملية التطوير؛ هذا فضلاً عن ان عملية الشراء من الولايات المتحدة التي سيصحبها انتاج محلي بشكل واسع ستمكن من تقليص النفقات الحالية في اسرائيل، الأمر الذي سيساعد في تقليص ميزانية الامن، لأن الوضع الاقتصادي يلزم بذلك (**هاعولام هازية**، ١٩٨٧/١/٦).

اما اللواء دان شومرون، فيرى انه على سلاح الجو ان يتزود بطائرات اميركية، وعلى اسرائيل ان تركز على تطوير وسائل قتالية للقوات البرية؛ كما انه يؤيد تقليص نصيب سلاح الجو من ميزانية الامن ونقل بعض هذه الطاقات الى القوات البرية (**دافار**، ١٩٨٧/٢/٣).

اما مراقب الدولة، فقد اكد انه من وجهة نظر عسكرية، فان قرار انتاج لافي يقيد جهاز الامن ويحد من مرونة قراراته، فضلاً عن ان سلاح الجو يضرب نفسه عبر مشروع لافي. ولو اعطيت الميزانية لسلاح الجو ليقرر ماذا سيعمل بها، لما قرر انتاج لافي (**هآرتس**، ١٩٨٧/١/٤).

ويقول العميد احتياط تسفي شور، المستشار المالي السابق لرئيس الاركان، انه اذا تقرر انتاج ٣٠٠ طائرة لافي، فان ذلك يعني ان آخر الطائرات سينتهي انتاجها العام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢، اي بعد ٢٠ عاماً من اتخاذ القرار، وبذلك تصبح الطائرة في العام ٢٠٠٠ قديمة، من الناحية التقنية، مقارنة مع التجديدات في العالم (**معاريف**، ١٩٨٧/١/١٣).

هذا الخلاف بين مؤيدي مشروع لافي ومعارضيه ينبع من اعتبارات اقتصادية وأمنية؛ اذ يخشى مؤيدو لافي من ان الغاء المشروع سيؤدي الى زعزعة الاقتصاد الاسرائيلي والى هروب آلاف المهندسين والفنيين من ذوي الخبرة التكنولوجية الى الخارج (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/١/٢). ويرى مسؤولون في جهاز الامن ان الغاء المشروع قد يجعل الولايات المتحدة تطالب بتقليص اموال المعونة الاميركية الى اسرائيل، او بتقليص الاموال التي تسمح الولايات المتحدة بتحويلها الى شيكلات. كما اعربوا عن تخوفهم من ان وزارة المالية الاسرائيلية قد تطالب هي الاخرى بتقليص ميزانية الامن (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٣/٢).

واكد مصدر رفيع المستوى في الصناعات الجوية ان مقترحات زاكهايم ما هي الا غطاء للنوايا الحقيقية التي تتمثل في رغبة الشركات الاميركية الاستمرار في بيع طائرات اميركية لاسرائيل، لتبقى حقلاً لتجارب الاسلحة الاميركية. ويرى المصدر عينه ان سلاح الجو الاسرائيلي لا يستطيع استيعاب ٣٠٠ طائرة اف ـ ١٦، فضلاً عن ان القرار بانتاج اف ـ ١٦ في اسرائيل سيقلل اطار العمل بنسبة ٥٠ بالمئة، بالمقارنة مع الاطار المرتبط بانتاج لافي (**هآرتس**، ١٩٨٧/١/٦ و ٤).

وترى الصناعات الجوية ان البدائل الاميركية ليست واقعية، لأن انتاج طائرة اف ـ ١٦ في اسرائيل سيكلف اكثر من انتاج طائرة لافي. واذا قبلت اسرائيل هذا البديل، فعندها ستصبح الصناعات الاسرائيلية مقاولاً فرعياً لشركة جنرال داينمكس. كما ان ذلك سيؤدي الى القضاء على البحوث الاسرائيلية والتطوير، فضلاً عن ان ذلك سيجعلها ضعيفة في المساومات المستقبلية بشأن المشتريات العسكرية من الولايات المتحدة (**دافار**، ١٩٨٧/١/١٢). وتعتقد الصناعات الجوية بأن زاكهايم معاد للصهيونية، وتصريحاته تشير الى انه يرغب في ان